Empowering Syrian Women "NGos in city of Lattakia as a model "

Dr. Eva Kharma*
Dalia Ayrout**

(Received 25 / 4 / 2023. Accepted 26 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The Syrian society is facing many challenges in the midst of the fierce war it has been exposed to,Especially the Syrian Women, that was the subject of our research, By identing Ngos and their role in empowering women socially and economically, in addition to revealing the most prominent difficulties that women face during their empowerment, it also highlighted needs to achieve social, economic and health empowerment for them, where the course of interviews was adopted with a sample of beneficiaries in tah mosaic society in lattakiam after which some results were reached. One of the most important was the economic empowerment of women through training them in some professions in the association it also empowers them socially by training them in correct social upbringing methods and educating them on some social issues such as early marriage, difficulties in movement and access to the association occupied the first place on the iadder of difficulties facing women to benefit from the services of the association, followed by the local communitys lack of knowledge of the associations activities sometimes.

Key words: NGOS, Womens Empowerment, Economic empowerment, Role

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Associate professor, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.**
****Master student, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.**
daliaayrout@tishreen.edu

تمكين المرأة السورية
" الجمعيات الأهلية في مدينة اللاذقية نموذجاً"

د. إيفا خرما*

داليا عيروط**

(تاريخ الإيداع 25 / 4 / 2023. قبل للنشر في 26 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

بات المجتمع السوري يواجه تحديات كبيرة في رحاب الحرب الشرسة التي تعرض لها، وبشكل خاص المرأة السورية التي كانت موضوع بحثنا، من خلال التعرف على الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، بالإضافة إلى كشف أبرز الصعوبات التي تواجه المرأة خلال تمكينها، وكذلك أبرز احتياجاتهم لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والصحي لهم. حيث تم اعتماد مسار المقابلات مع عينة من المستفيدات في جمعية موزاييك بمدينة اللاذقية ليتم بعدها التوصل إلى بعض النتائج، كان من أهمها: تمكين المرأة الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن في الجمعية، أيضاً تمكينها اجتماعياً من خلال تدريبها غلى أساليب التنشئة المجتمعية الصحيحة وتوعيتها ببعض القضايا الاجتماعية كالزواج البكر، وكانت صعوبات التنقل والوصول إلى الجمعية قد احتلت المركز الأول على سلم الصعوبات التي تواجه المرأة للاستفادة من خدمات الجمعية، تليها عدم معرفة المجتمع المحلي بنشاطات الجمعية في بعض الأحيان.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الأهلية، تمكين المرأة، التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، الدور.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

***أستاذ مساعد- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

****طالبة ماجستير- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

يعد المدخل التنموي من الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية، والخدمة الاجتماعية عندما تضع الأهداف التنموية نصب اهتمامها، وتستخدم المدخل التنموي في ممارستها يطلق عليها الخدمة الاجتماعية التنموية.

ويهدف هذا الجانب إلى زيادة الأداء الاجتماعي، والمهني للأفراد، حتى يكافحون بنجاح لمواجهة مشكلاتهم الفردية، والجماعية، والمجتمعية، وبالتالي يركز الجانب التنموي على الأداء الاجتماعي أكثر من الناحية العلاجية، ويرى المدخل التنموي الأفراد كأشخاص يمكن استثارة قدراتهم الكامنة وطاقتهم ليحققوا درجة مناسبة من فهم النفس وتحقيق الذات.

ويقوم بهذا الدور التنموي جمعيات أهلية وجمعيات حكومية على حد سواء، أخذت على عاتقها تقديم شتى أشكال الخدمات (الاقتصادية والاجتماعية...إلخ)، والرعاية المجتمعية لأفراد المجتمع، خاصة عندما يمر المجتمع بأزمات تتعلق ب(الحرب، الكوارث الطبيعية، الوفاة، الهجرة، الإعاقة....إلخ)، وذلك لتمكينهم مجتمعيا، وزيادة الإنتاج ونشر الوعي المجتمعي وبالتالي مساهمتهم في الحد من المشكلات المجتمعية المتعددة والمختلفة .

والإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية مثلما هو هدف التنمية، فنجاح برامج التنمية واستدامتها، مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله. وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات محلية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصراً فعالاً ومهما وقوة من قوى الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضاً موضوعاً للتغيير ومحدثا له.

لذلك اتجهت الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) حديثاً، إلى تبني مفهوم تمكين المرأة، كإحدى الاستراتيجيات التي ترتكز على إعداد المرأة، وتنمية قدراتها على التعليم الذاتي المستمر، وملاحقة المعارف الجديدة، واستيعابها واكتساب المهارات المتقدمة، بالاعتماد على استراتيجية التمكين التي تستهدف تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وذلك لكي تصبح أكثر اعتمادا على نفسها لمواجهة مشكلاتها.

مشكلة البحث:

تعد الجمعيات الأهلية إحدى منظمات المجتمع المدني، وواحدة من أهم مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة. ومما يزيد من أهمية الجمعيات الأهلية كمجال رئيسي للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية هو ما أصبحت تتميز بها تلك الجمعيات في وقتنا الحاضر من خصائص وصلاحيات، لم تكن تملكها في الماضي، أهمها حرية الحركة والتعامل والمرونة، والقدرة على العمل السريع، مما صبغها بصبغة أكثر رسمية عن ذي قبل. (أبو النصر، 2009، 6).

ارتبطت نشأة الجمعيات الأهلية تاريخياً بالجانب الخيري الإغاثي وتوجهها نحو تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين، ولم يختلف الوضع في سوريا عن باقي دول العالم، فقد غلب الطابع الإنمائي على عمل هذه الجمعيات، وكان دورها في تقديم المساعدات العينية، والنقدية هو الدور الأساسي والتوجه البارز في عملها خلال مسيرتها التاريخية، وفي الفترة الأخيرة وكنتيجة للحرب السورية، مر المجتمع بعدة تصدعات وأزمات اجتماعية واقتصادية، وتقلبات، من شأنها التأثير السلبي على مختلف مناحي الحياة، وقد أحدثت توترات وهددت طبقات المجتمع بالاضمحلال، وزيادة معاناة الفئات الفقيرة والمهمشة، وتزيد وتيرة المعاناة إذا كان الفقر بصحبة المرض والجهل، وغياب العمل المنتظم وصعوبة تدبير متطلبات الحياة الأسرية، فكان توجه المؤسسات الأهلية أكثر حداثة، حيث اتجهت إلى تبني مفاهيم التنمية، والتمكين،

لأن التنمية هي الهدف الأساسي لأي مجتمع يسعى إلى التطور والرقي، وذلك من خلال إشراك أفراده في زيادة الإنتاج وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة وأيضاً التمكين بحيث تكون التنمية نابعة من الأفراد.

فالتمكين يهدف إلى توسيع خيارات الناس، من خلال التركيز على نقاط القوة لديهم، وتوفير الفرص والموارد لهم لاكتساب الخبرات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على حياتهم الخاصة والتأثير في القضايا المهمة في المجتمع. (أبو المعاطي، 2004، 110)

ولأن المرأة من أكثر شرائح المجتمع السوري تضرراً منذ بداية الحرب، حيث أدت الظروف إلى فرض واقع على المرأة أعادت فيها التخصيص في أدوارها وطرق حياتها المختلفة، إذ أصبحت تعيش تجربة صعبة وتواجه تحديات كبيرة فإلى جانب الأدوار التقليدية التي تؤديها المرأة أصبحت تتحمل صعاباً، تفوق قدراتها في سبيل الحفاظ على تماسك المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

من هذا المنطلق بدأت تتحرك جهود الجمعيات الأهلية في مدينة اللاذقية، ومنها جمعية موزاييك بكافة فروعها، كنموذج لدراسة الجمعيات الأهلية، لتقديم كافة الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمرأة السورية، خاصة عندما بدأت تظهر فئة من النساء في المجتمع اللاتي يعلن أسراً نتيجة لغياب رب الأسرة لأي سبب من الأسباب (الوفاة، السفر، المرض، الإعاقة، الهجرة، ....) وأصبحت المرأة هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن أبنائها اقتصاديا وصحيا وتربوياً. وإن كان رب الأسرة موجوداً يقع على عاتقها الدعم النفسي له، وهذا الوضع يجعلها عرضة للكثير من المخاطر والمشكلات التي قد تزداد سوءاً إذا لم تتوافر لها أسباب الدعم والتمكين .

وبالتالي إذا كانت المرأة هي الهدف والخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف فإن التركيز في هذا البحث سيكون على مدى فاعلية هذا الدور، وهل حقاً استطاعت هذه الجمعيات أن توفر للمرأة كل ما تحتاجه، وكل ما يهدف إلى تحسين أوضاعها ويسهم بالتالي في تمكينها و مشاركتها الفعالة في مجتمعها.

ولذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور خدمات الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة السورية اقتصاديا واجتماعياً وصحياً، من وجهة نظر المستفيدات من الجمعية.

أهمية البحث وأهدافه:

1-يعتبر موضوع تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لتعاظم الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في عملية التنمية، والذي يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث في الموارد نحو رفع وزيادة قوة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية.

2-ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة بمدينة اللاذقية.

3-تركز الدراسة الراهنة على موضوع هام وحقيقي وهو تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، في ظل ظروف ومتغيرات معقدة يمر بها المجتمع السوري، وكون عملية التأهيل جزء جوهري وأساسي في تنمية المجتمع، وتعمل على تعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية.

أسئلة البحث:

- ما دور الخدمات التي تقدمها الجمعية لتكين المرأة اجتماعيا، من وجهة نظر المستفيدات من الجمعية؟
- ما دور الخدمات التي تقدمها الجمعية لتمكين المرأة اقتصادياً، من وجهة نظر المستفيدات من الجمعية؟
- ما دور الخدمات التي تقدمها الجمعية لتمكين المرأة صحياً، من وجهة نظر المستفيدات من الجمعية؟
- ما المعوقات التي تحد من أدوار المنظمات الأهلية في تمكين المرأة، من وجهة نظر المستفيدات في الجمعية؟

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بعنوان (دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية–دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها)، منور عدنان نجم،2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، والتأكد من مدى توافر معايير تمكين المرأة في وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى اختلاف نسب التباين في معايير تأهيل المرأة وذلك باختلاف متغيرات الدراسة. لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى للخط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات ونص. بلغت عينة الدراسة (10) مؤسسات مختصة في مجال تمكين المرأة. توصلت الدراسة لعدة نتائج: أهمها تفاوت في معايير تمكين المرأة، ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، حيث جاء الترتيب تنازلياً: التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي.

إن التباين في معايير التمكين للمرأة لا تختلف باختلاف المؤسسات (حكومية، أهلية). لابد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة قدمت مجموعة من التوصيات ومن أهمها: تكريس دعم استراتيجية الشراكة والتعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية التي تهدف إلى تمكين المرأة والعمل على تعزيز العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية والجمعيات المانحة من أجل النهوض بالمرأة الفلسطينية.

تختلف هذه الدراسة عن بحثنا الحالي في أنها تناولت دور المؤسسات بنوعيها (حكومية، أهلية) في تمكين المرأة، أما بحثنا الحالي قد ركز على دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً دون التطرق إلى المؤسسات الحكومية ومدى وجود تعاون وشراكة بينها وبين القطاع الأهلي.

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان: (دور الخدمة الاجتماعية في دعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة: دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بالرياض)، سارة عبد الله، 2015.

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية دور الخدمة في دعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، وسعت للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية وألياتها بالجمعيات الخيرية لدعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، ومحاولة تسليط الضوء على أبرز الصعوبات التي تواجه برامج الخدمة الاجتماعية بالجمعيات الأهلية لدعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، وتقديم أهم المقترحات لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية بالجمعيات الخيرية لدعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة.

وقد استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، بنوعيه الشامل وبالعينة، وتمثلت الأداة باستخدام استمارة استبيان لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من عينة عمدية من الجمعيات الخيرية العاملة في مجال تقديم مساعدة للمرأة المعيلة. كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

إن آليات عمل الخدمة الاجتماعية، بالجمعيات الخيرية، لدعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، هي توجه المرأة المعيلة على المشاركة في برامج وخدمات الجمعية، والعمل على وضع برامج، وأنشطة حديثة، تزيد من دخل المرأة. ومن أهم التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة: تفعيل دور الخدمة الاجتماعية بالجمعيات الخيرية لدعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، وزيادة الامكانات المتاحة للجمعيات، ومراعاة ظروف امكانات المرأة المعيلة، وتسهيل الحصول على الخدمة المطلوبة والقيام بدراسة لمعرفة نوعية البرامج التي تحتاجها المرأة وربطها بسوق العمل.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ركزت على أهمية مراعاة ظروف المرأة المعيلة وتقديم كافة الخدمات التي تحتاجها تلك المرأة .

تختلف هذه الدراسة مع بحثنا الحالي في أنها ركزت فقط على دعم المجتمع للمرأة المعيلة فقط، في حين دراستنا تسلط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في تأهيل المرأة سواء كانت معيلة أو غير معيلة اجتماعيا واقتصاديا.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمعية موزاييك لتمكين المرأة السورية في مدينة اللاذقية.

الحدود البشرية والزمانية: عشرة نساء من المستفيدات بالجمعية تم إجراء المقابلات معهم في مقر الجمعية، عام (2022م).

المفاهيم والمصطلحات:

- تعريف الدور: يعرف الدور بأنه مجموعة الوظائف والأفعال التي يؤديها شخص معين أو مؤسسة ما في موقف تفاعل معين كما أنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات المرتبط بوضع اجتماعي محدد.(بدوي، 1993، 54)

يعرف الدور اجرائيا: مجموعة الخدمات والمهام التي تقوم بها الجمعيات غير الحكومية لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال برامج التمكين(الاجتماعي–الاقتصادي)

- الجمعيات الأهلية: تعرف بأنها بناءات أسست بشكل رسمي من أجل تحقيق بعض الأهداف المحددة، والجمعيات هي عبارة عن وحدات اجتماعية مخططة، أنشئت بقصد لتحقيق أهداف معينة، فالجمعيات لا توجد عشوائياً وإنما بناء على دراسة لاحتياجات المجتمع لها صفة الرسمية في إطار القانون المنظم لعملها وتحت إشراف حكومي(أبو المعاطي،2004، 53)

التعريف الإجرائي: وحدات اجتماعية أنشئت بطريقة مقصودة ومخططة، تسعى لتحقيق أهداف معينة وفي مقدمتها تمكين المرأة، تتفاعل مع البيئة المحيطة وتتعاون مع المنظمات الأخرى، وتعمل وفق عادات وتقاليد المجتمع ولا تهدف إلى الربح المادي، كما تسعى إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

- تعريف التمكين: يشير مصطلح التمكين إلى عملية دعم قدرة الأفراد والجماعات وزيادتها وتحويلها إلى أفعال ونواتج.(حنفي وآخرون، 2007، 27)

ويعرف التمكين اجرائيا: عملية تساهم في مساعدة المرأة على مواجهة مشكلاتها واشباع حاجاتها. ويستهدف التمكين تنمية قدرات المرأة من خلال زيادة معارفها، ومهاراتها، بما يتضمن رفع الأداء لديها، والمشاركة في الحياة الاجتماعية بفاعلية كبيرة. المجتمع اقتصاديا، واجتماعيا .

منهجية البحث وآلية جميع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد المنهج الأفضل في هكذا دراسات اجتماعية، لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بالجمعيات الأهلية.

بالإضافة إلى اعتماد أداة (المقابلة) لإجرائها مع عينة قصدية من النساء المستفيدات، في إحدى الجمعيات الأهلية المهتمة بتمكين المرأة في مدينة اللاذقية، وذلك لجمع البيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات البحث من خلال التحليل الكيفي لمحتوى المقابلات.

النتائج والمناقشة:

أولاً: التمكين والمرأة

إن قضية المرأة و تنمية دورها تعتبر من أهم القضايا في العالم والتي حظيت بمكانة كبيرة و اهتمامات واسعة من قبل الباحثين، و المفكرين، و صناع القرارات السياسية، والدولية حول العالم حيث أن المرأة تشكل عنصراً هاماً فاعلاً، و فعالاً في العملية التنموية لكل مجتمع و بلد، خاصة أنها تعتبر ممثلة لنصف سكان العالم، فهي بالتالي تشكل نصف طاقته العملية التنموية الإنتاجية، لذلك تعتبر ثقلاً اجتماعياً و اقتصادياً و ديموغرافياً ، و كل محاولة أو قرار أو سياسة لحد أو لتهميش مكانة المرأة يؤدي إلى تعطيل و عرقلة للتقدم و التنمية المجتمعية و الاقتصادية في الحاضر و المستقبل.

ففي السنوات الأخيرة بدأت المفاهيم المتعلقة بتطور مكانة و عمل المرأة، و القرارات حول تنميتها تتغير، متبلورة في مفهوم جديد و هو تمكين المرأة، ليندمج بذلك مفهوم التنمية بمفهوم التمكين و يصبح من أكثر المفاهيم حداثةً و تداولاً في العديد من المحافل الدولية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المجالات المعرفية والتعليمية محتلةً هذه القضية المكان الأبرز في قائمة أعمال صناع القرار في العالم بأسره باعتبار أن تأهيل المرأة هو الأساس الرئيسي لضمان أي عملية تنمية في المجتمع .

حيث بات من الضرورة فتح المجال أمام المرأة لتقديم قدراتها و إبداعاتها و إثبات قوة مكانتها، ففي الوقت الراهن أصبحت قضية تمكين المرأة تحظى باهتمامٍ كبيرٍ و متزايدٍ في كل الدول، و المنظمات العالمية، نحو هدف القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، و فك قيودها و فتح مجالات التمكين و التعليم أمامها لإشراكها في أدوار أساسية اجتماعياً و اقتصادياً و حتى سياسياً.

ومن هذه المنطلقات شهد موضوع تمكين المرأة على الصعيد العربي اهتماماً كبيراً ، و كانت سورية من أوائل الدول العربية التي وجدت نفسها أمام ضرورة و حتمية السير باتجاه تحسين وضع المرأة و تمكينها اجتماعياً و اقتصادياً و إشراكها في التنمية الوطنية ككل.

يُعرّف مفهوم تمكين المرأة بأنّه العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياتها.

كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنّه العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات، وبناءً على هذا التعريف يتبيّن أهمية توافر ثلاثة عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات، ويُشير كلّ من تلك العناصر إلى معنى مختلف؛ فالموارد تُشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية، أمّا الإدارة فتُشير إلى قدرة المرأة أو على الأقل إحساسها بالقدرة على تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف، أمّا الإنجازات فهي تُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسيّاً. [عشي ، 2020 ،ص36]

الخلفية التاريخية لتمكين المرأة:

ترجع جذور مفهوم التمكين لعقد الستينات من القرن الماضي، حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معاني وكذلك استخدم في عدة مجالات، كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي وكذلك في التنمية.

كما امتد مفهوم التمكين كمصطلح للتعبير عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه، ويعتبر التمكين كعملية سياسية لمنح المجموعات المهشمة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم.

ويعتبر عقد الثمانينات بداية الجهود لتمكين المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات، و الاستقلال الاقتصادي حيث اعتمدت سياسات جديدة، و اتخذت تدابير ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعميم، و التدريب المساواة في الحصول على الموارد، و التحكم فيها، و الحق في المشاركة في السلطة و اتخاذ القرارات، فاعتمد منهج التمكين كسياسة، وعنصر هام من عناصر الخطط، و البرامج الإنمائية القائمة، و بالتالي يمكن وصف تمكين المرأة بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن بحيث يتمكن من اكتساب المهارة و الخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات.

وعاد مفهوم التمكين في عقد التسعينات بقوة أثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994م، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي، وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية، وتضمن المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد على تمكين المرأة منها : المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.

وقد تم استخدام مفهوم التمكين من قبل المؤسسات الدولية، والمانحين، والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالت الأصوات المنادية بضرورة تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته.

فتمكين المرأة مستمد من ثقافة (الجندر) الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة حيث ظهر هذا المصطلح (الجندر) 233 مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة 1995م ، وهو مصطلح (مراوغ) لم يتم تعريفه بشكل دقيق يعبر عن حقيقة مضمونه وتطبيقاته حالياً في قضايا المرأة وقضايا الشواذ.

جندر (Gender) كلمة انكليزية تنحدر من أصل لاتيني " Genus "تعبر عن الاختلاف والتمييز الاجتماعي للجنس، وتصف الأدوار التي تعزى إلى النساء والرجال في المجتمع، والتي لا يتم تعيينها بواسطة الحيثيات البيولوجية وإنما بواسطة المعطيات الهيكلية والفردية، والقواعد الثقافية ومعاييرها ومحظوراتها، فالأدوار الجندرية (بحسب هذا التعريف) تتفاوت بين ثقافة أو حضارة وأخرى، وهي قابلة للتغيير والتطوير.

في فكر الجندر هذا تولد مصطلح " تمكين المرأة Empowerment of women " وللتوضيح فإن الترجمة لكلمة (تمكين) تعبر عن هدف جيد الأخذ به، يمكن المرأة من أخذ فرصها في التنمية، ولكن المعني الإنجليزي الوارد في وثائق الجندر لايحمل المعنى هذا، بل إن كلمة تمكين في اللغة العربية ترجمتها في اللغة الإنجليزية هو Enabling ، أما كلمة Empowerment المذكورة في النصوص والوثائق للأمم المتحدة فهي تعني وفق مفهومهم التقوية والتسلط.

من أجل ذلك فإن تمكين المرأة وفق أجندة (الجندر) واتفاقيات الأمم المتحدة لا يتم من خلال إعطائها الكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية؛ لتحقيق ما تطمح له من تقدم علمي ومهني يخدم دورها الأسري والاجتماعي ولا يتعارض مع تشريعات دينها، ولكن نجده يتم هنا من خلال تطبيق (الحصص النسبي) تحت شعار النصف بالنصف 50/50 أي نصف للرجل، ونصف للمرأة في جميع مجلات العمل، وبهذا يكون العد الإحصائي هو الهم الشاغل لهم، ويبدؤون في محاسبة وانتقاد كل مجتمع ومن هذه النسب التي لا تراعي ما هو الأهم؟ وهو مدى تحقيقها الفائدة والأمن التنموي للمرأة في سياق الأسرة والمجتمع(www.arabpsychology.com) .

وسوريا كغيرها من الدول الطامحة للنمو، يعتبر عقد الثمانينات بداية الجهود الموجهة لتمكين المرأة، بهدف تحقيق الاعتماد على الذات، والاستقلال الاقتصادي، حيث اعتمدت سياسات جديدة، واتخذت تدابير ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم، والتدريب، والمساواة في الحصول على الموارد، او التحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة، واتخاذ القرارات، فاعتمد منهج التمكين كسياسة وعنصر هام من عناصر الخطط والبرامج الإنمائية القائمة، وبالتالي يمكن وصف التمكين بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن بحيث يتمكن من اكتساب المبادرة، او الخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات، حيث سعت سوريا من خلال وضع استراتيجية لتمكين المرأة في المجتمع و القضاء على كل أشكال التمييز ضدها، و ذلك من خلال السعي لخلق ظروف اجتماعية تساعد المرأة على امتلاك القوة سواء من حيث التركيز على عملية التعليم و نشر المعرفة أو من خلال التنظيم الصحي والعناية بالمرأة في مجال الحمل و الولادة أو من جانب المشاركة في الحياة الاقتصادية و تشغيل المرأة في مختلف القطاعات.[العزاوي ، 2012، ص53]

مجالات تمكين المرأة:

ان التمكين يتخذ اشكالا عدة منها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري وو... الخ، وسنتناول أشكال تمكين المرأة في كل من المجالات الاقتصادي والثقافية والاجتماعية....الخ.

التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي مفهوم حديث ظهر في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى إلى دمج النساء في الاقتصاد، عبر تعزيز قدرتهن على المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والمساهمة فيها والاستفادة منها، بطرق وآليات تعترف بقيمة مساهماتهن وتحترم كرامتهن. بهذا يمكن القول إن "التمكين الاقتصادي للمرأة يعنى تعزيز المشاركة الاقتصادية لها في قوة العمل إنتاجاً واستهلاكاً(السيد، 2020، 113).

إن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك لان المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء، وإنما المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديًّات الوطنية. ويتعلق التمكين الاقتصادي للنساء بتقليل الفجوة بين الجنسين في أجور، وزيادة فرص العمل

للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التي تعيق تقدم النساء، بدءً من القوانين التمييزية، وصواً إلى المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الاسرية .

ووفقاً للأمم المتحدة، فإن الاستقلال المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر عاملاً مهماً ومفتاحاً رئيسياً لمكافحة العنف الجنسي وإعادة تأهيل المرأة المعنفة، ويرى البعض أن عمل المرأة يسهم بصورة مباشرة في الحد من النمو السكاني، وتحسين الخصائص السكانية، حيث أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية أن عمل المرأة يسهم في رفع مستوى المعيشة، ومن ثم جودة الحياة داخل الأسرة، كما أن دخل النساء يتوجه عادة إلى رفع مستوى الطعام والصحة والتعليم.

ولكن لتمكين المرأة اقتصادياً لا بد من توافر مقومات او عوامل او عناصر أساسية هي:

١_التقدم والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل والعائد من العمل.

٢,_الحصول على فرص الحياة مثل تنمية المهارات وفرص العمل.

٣,_الوصول إلى الأصول والخدمات والدعم الضروري للنهوض اقتصادياً.

٤_المشاركة في صنع القرار في مختلف المجالات بما في ذلك القرارات التي تخص الحياة المعيشية للأسرة.(زعتري،٢٠١٣،ص ١٠).

بهذا يمكن القول بأن يُتيح التمكين الاقتصادي للمرأة القدرة على السيطرة على موارد الأسرة ومصدر دخلها، إضافةً إلى العديد من الأمور الاقتصادية؛ كالوصول إلى الأسواق وتوفير فرص عمل لها متكافئة مع الرجال في الوصول إلى المواقع الاقتصادية المهمة، ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية، وتعزيز قدرتها على الاستقلالية المالية من خلال كسب المال ومشاركتها ضمن القوى العاملة.

إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تمكين المرأة اقتصادياً منها، عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية، وعزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة، وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة، مع عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة، إضافة إلى أن أغلب المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية، يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي بعض الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال، حتى وإن كانت تعول أسرتها، ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها، فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه، وهناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل، والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار، أيضاً تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.(انظر: حجازي، ٢٠٠٣، ٤٢١).

التمكين الاجتماعي للمرأة

المرأة مكون أساسي من مكونات المجتمع فهي تشكل نصف المجتمع، وأي تعطيل لدورها يعني تعطيلا لنصف طاقة المجتمع وما ينتج عن ذلك التعطيل من انعكاسات سلبية على حركة المجتمع كي ينهض ويتطور، لها حقوقها، وعليها واجباتها، حقوقها التي تحفظ كرامتها ووجودها كونها إنسانا بشريا، وواجباتها تجاه أمتها ومجتمعها في تنشئة الأجيال والاضطلاع بمسئوليات بناء الكيان الأسري بما يرتقي بالمجتمع ولكن، لا يقف دور المرأة عند هذا الجانب بل دورها يتعدى ذلك ليشمل وجود المجتمع ككل، وكل جوانب الهموم فيه السياسي، الاجتماعي، الديني، الاقتصادي... الخ. وأن دورها ومسئولياتها أكبر من أن تختزل في الأسرة فقط، مع كون ذلك الدور يعد لبنة وأساسا مهما وقويا في البناء

الاجتماعي، إلا أنه مطلوب اليوم وفي ظل الظروف الصعبة من المرأة أن تمارس كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء أرضية ثقافية اجتماعية لها ينهض بوجودها وكيانها الاجتماعي في المجتمع .

لذلك ومن هذا المنطلق ولأهمية دور المرأة الاجتماعي هناك جهود كثيرة من الجمعيات الاهلية والحكومية وأصحاب القرار لتمكين المرأة اجتماعيا وممارسة دورها الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الرجل بشكل فعال ويتم ذلك من خلال "امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل ايجابي في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة ، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل"(ثابت ،٢٠٠٤،ص٧٠).

بالإضافة إلى أن تمكين المرأة اجتماعياً يتجسد في "ايجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة من اجل التنسيق فيما بينها، و رفع مستوى الوعي من اجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، أيضا العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.(كاظم،٢٠١٦،ص ٢٠٣).

والتمكين الاجتماعي للمرأة بالرغم من أهميته في مساهمتها بفاعلية في الحياة الاجتماعية، إلا ان هناك مجموعة من المعوقات تحد من دورها، منها الظروف والمعتقدات الاجتماعية، حيث ما زال الفكر السائد في المجتمع هو تفضيل الذكر على الانثى، إلى جانب التمييز النوعي بينهما، والذي يعتبر أحد اهم المشكلات التي تحول دون أخذ المرأة لحقوقها بأخذ مكانتها اجتماعياً، بالإضافة إلى جعل المرأة حبيسة المنزل، ففي أغلب مجتمعاتنا العربية تبقى المرأة في المنزل محرومة من التعليم، والعمل، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدراتها.

بالتالي يمكن أن نقول بأن تمكين المرأة اجتماعيا و تقوية دورها في المجتمع لا يتم إلا من خلال تعزيز دورها على مستوى الأسرة، لأن ضعف شخصية المرأة داخل الأسرة، يضعف من شخصيتها خارج محيط الأسرة، و بالتالي يحد من مشاركتها في المجتمع، ويؤثر سلباً على مساهمتها في الحياة العامة، وذلك يعني أن تمكين المرأة اجتماعيا يبدأ من داخل الأسرة ليتسع إلى محيط المجتمع، وصولاً إلى الحياة العامة في المجتمع ككل.

التمكين السياسي :

يتيح التمكين السياسي للمرأة الحق في التصويت، وانخراطها في النظام الساسي بعد امتلاكها للمعارف السياسية، كما يُمكّنها من تمثيل الحكومات محلياً ودوليّاً .

بالتالي يتبلور في "دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية"(جحجان ، 2006 ، ص39).

التمكين القانوني:

يُتيح التمكين القانوني للمرأة معرفة حقوقها القانونية، والحصول على الدعم المجتمعي الذي يُساعدها على ممارسة تلك الحقوق، وذلك من خلال عمل حملات للتوعية بحقوقها، وتجنيد المجتمع لدعمها، والتنفيذ الفعّال للحقوق القانونية، وعلى نطاقٍ واسع يُشجّع التمكين القانوني سنّ القوانين التي تدعم حقوق المرأة والدفاع عنها، وتصحيح أيّ انتهاك للحقوق من خلال الاستعانة بالنظام القضائي.

بالتالي يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة، وتوعية المرأة في حقوقها القانونية.

التمكين النفسي :

يُحقّق التمكين النفسي الراحة النفسية للمرأة، واحترامها لذاتها وتعزيز كفاءتها الذاتية، كما يزيد من الوعي الاجتماعي ضد ظلم المرأة، وعلى نطاقٍ واسع يُشعر التمكين النفسي المرأة بالاندماج والاستحقاق، ومن جهة أخرى فإنّه يُعزّز القبول المجتمعي لذلك الاندماج والاستحقاق .

بالتالي يمكن أن نقول عن أي مجتمع بأنه وصل بالمرأة إلى درجة التمكين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.....إلخ عندما نجد نسبة لمشاركة المرأة في اللجان العامة في المجتمع مثلاً، ومشاركتها في المواقع القيادية، واتخاذ القرارات، إضافة إلى إتاحة المجتمع لها لفرص التدريب غير التقليدية للنساء، وتغيير مفاهيم النساء حول إمكانية مشاركتهن الفعالة في الأعمال خارج المنزل، بالتالي ثقة النساء في إمكان مشاركتهن للرجال في الأعمال العامة، وتغيير مفاهيم الرجال حول مقدرة النساء في تقلد المناصب العامة، أيضاً تقلُّد النساء لمناصب ومواقع ليست خاصة بمشاريع نسائية، ومدى نسبة الإناث في الوظائف الإدارية والمهنية، ونسبتهم في البرلمان، وفي الوزارت والوظائف العليا ومراكز صنع القرار، ونسبة الإناث في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى عدد النساء اللواتي يملكن حساب مصرفي، وشعور المرأة باستقلاليتها الاقتصادية عن الرجل.

تمكين المرأة السورية بعد الحرب

فرضت ظروف الحرب في سوريا على كثير من النساء شكل حياة لم يكن مألوفاً أو مقبولاً في بيئاتهنّ، حتى أنهن كن يواجهن ظروفاً لا تتيح لهن ممارسة حياتهن إنسانياً، ولكنهن بتنَ اليوم معيلات لأسرهنّ، كما فُرضت عليهن تجربة مختلف أنواع المهن، وحتى الصعبة منها، والتي كانت حكراً على الرجال. ونتيجة للظروف المعيشية القاسية، وصعوبة تأمين المواد الأساسية، والغلاء، وصعوبة إيجاد فرص عمل تتناسب مع ظروفهنّ، فعلى صعيد الخطط القطاعية للمرأة، فقد تمت ترجمة الأهداف والتوجهات العامة إلى استراتيجيات وسياسات قطاعية في مختلف المجالات. حيث تم وضع استراتيجية لتنمية المرأة الريفية، واستراتيجية الصحة الإنجابية لتمكين المرأة، وبدأت الحكومة بتوسيع نشاط مكافحة البطالة وتفعيل دور مكاتب التشغيل والبحث عن استثمارات جديدة، حيث تمثلت أهم الخطوات في إطلاق مشاريع لتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية، والخدمية، التي تولد الدخل، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تخلق فرص عمل التي تقام في المناطق الريفية، بالإضافة إلى صلاحية رفع نسبة المنحة والهبة في مشاريع الصناعات اليدوية التقليدية في الأرياف والمشاريع الموجهة للمرأة. وتشمل النشاطات ما يلي:

- ✓ المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الصغيرة.
- ✓ الصناعات اليدوية والآلية وخاصة منها التقليدية في الأرياف .
- ✓ المشاريع الصديقة للبيئة .
- ✓ التدريب وإعادة التأهيل وخاصة في مجالات التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
- ✓ المشروعات الموجهة للمرأة بصفة خاصة

ويمكن أن نقول بأنه رغم التحسن الملحوظ الذي شهده وضع المرأة في سورية، والعالم أجمع، يبقى موضوع تمكين المرأة، والنهوض بها في شتى المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.....إلخ، لا زال يحتاج إلى المزيد من المجهودات، من أجل تحقيق ذلك، كون المرأة عنصر هام وفعال في بناء المجتمع، وإقصائها من العملية التنموية، يعتبر عقبة وعرقلة، أمام النجاح والتقدم وازدهار الأمم.

لذلك مسألة تمكين المرأة والنهوض بها مجتمعياً، هي مسألة متعددة الأبعاد و المراحل، تعتمد على تبني متكامل للتنمية المستدامة، في جميع المجالات، وتتطلب تعاوناً، وتنسيقاً مستمراً، بين جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، والفئات النسائية والمجتمع المدني ككل.

ثانياً: الخدمات التي تُقدمها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة السورية:

1. **في المجال الصحي:** وتشمل:

- تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية مجاناً من خلال المؤسسات الصحية العامة.
- تعزيز اهتمام المرأة بأهمية الغذاء المتوازن.
- تزيد من وعي المرأة حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- تزود المرأة بمعلومات حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة (امرأة، طفل...).
- التوعية الصحية للمرأة من خلال الندوات التثقيفية.

2. **في المجال الاجتماعي: وتشمل:**

- إكساب المرأة جملة من المهارات الحياتية.
- إكساب المرأة مهارة إدارة الذات والتخطيط للمستقبل
- تحسن من مستوى شعور المرأة بذاتها واحترامها لنفسها
- زادت من حرية المرأة في اختيار مهنتها
- نمت لدى المرأة مفهوم الإيجابية والشراكة الزوجية
- زادت من وعي المرأة في الحقوق الزوجية
- تدعم مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة
- تدرب المرأة على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة
- تساهم في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية(مثل الزواج المبكر، العنف ضد النساء)

3. أما في المجال الاقتصادي:

- تقوم الجمعية بتعبئة الجهود بإقامة مشروعات مدرة لدخل المرأة
- تزيد من قدرة المرأة على إدارة المنزل
- تهتم بالأسر التي تعولها امرأة للحد من فقرها.
- تدرب المرأة على إدارة المشاريع الصغيرة.
- تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة من خلال تدريبها لمهن(كوافيرة، خياطة، كروشيه، طبخ....)
- تزيد من قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة
- تقوم الجمعية بتعبئة الجهود الشعبية من أجل دعم المشروعات الاقتصادية للمرأة
- تعمل على تقليص البطالة بين النساء
- تعلم المرأة أساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحلية

ثالثاً: المقابلات:

انطلاقا من أن الجمعيات الاهلية أحد الأدوات الهامة ومحور الارتكاز في المجتمع المدني، حيث تلعب دوراً قيادياً في الوقت الراهن، وأصبح وجودها يشكل دوراً فاعلا في كافة أنشطة الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وذلك لأن أهم ما يميز به الجمعيات الاهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني، انها اكثر احساسا بالحاجات والمشكلات الفعلية لسكان المجتمع حيث تقوم بإشباع العديد من الحاجات المختلفة لهم، وذلك من خلال تحديد موارد وامكانيات المجتمع، والاستثمار الأمثل لها. وكان الدور الأهم لهذه الجمعيات في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع السوري هو تمكين المرأة على كافة الأصعدة، وذلك بما تقوم به تلك الجمعيات من تقديم خدمات وبرامج للوصول إلى بيئة التمكين المناسبة لتنمية قدرات المرأة، لتمكِّنها من الاعتماد على نفسها على أساس التكافؤ في الفرص والمساواة ؛وعليه تم اعتماد بعض المقابلات مع عينة من المستفيدات بإحدى الجمعيات الأهلية في مدينة اللاذقية كمحاولةٍ منا للكشف عن دور تلك الجمعيات في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وبالتالي الإجابة على تساؤل البحث الرئيسي " ما دور خدمات الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة السورية اقتصاديا واجتماعياً وصحياً من وجهة نظر المستفيدات من الجمعية؟

وتمت مقابلة عشر نساء من إحدى الجمعيات الأهلية في مدينة اللاذقية، موزعين وفقاً لمتغير نوع الخدمة والوضع الاجتماعي والوضع التعليمي كالتالي:

رقم الحالة	نوع الخدمة التي تقدم لها	الوضع الاجتماعي	الوضع التعليمي
1	صحية	متزوجة	جامعية
2	اجتماعية	عازبة	إعدادي
3	اقتصادية	عازبة	ثانوية
4	اقتصادية	عازبة	معهد
5	اجتماعية	متزوجة	ثانوية
6	اقتصادية	عازبة	معهد
7	صحية	متزوجة	اعدادية
8	اقتصادية	عازب	ثانوية
9	صحية	متزوجة	جامعية
10	صحية	متزوجة	معهد

السؤال الأول: إلى أي مدى أسهمت الجمعية في تمكينك اجتماعيا، من خلال الخدمات التي تقدمها لك في هذا المجال؟

يمكن القول بشكل عام أن معظم أفراد العينة التحقوا بالجمعية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي. فمثلاً تقول أحدهم التحقت بالجمعية للاستفادة من الخدمات الاجتماعية (أنا امرأة متزوجة، أحمل شهادة ثانوية، غير عاملة، التحقت بالجمعية منذ عام، وحضرت معظم النشاطات والندوات الاجتماعية التي قامت بها، ومن خلال ذلك أصبحت أكثر إيجابية في تفكيري، وتدربت على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة

لأولادي)، وتضيف إحدى السيدات (استطعت من خلال التحاقي بالجمعية الوعي للكثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمع منها مخاطر التكنولوجيا كالهاتف الذكي والانترنيت على الأولاد، ومخاطر الزواج المبكر). وهذا يؤكد الدور الإيجابي لخدمات الجمعية في تمكين المرأة اجتماعيا، وجعلها واعية لذاتها واحترامها لنفسها، إضافة إلى تدعيم مشاركتها في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة.

السؤال الثاني: إلى أي مدى أسهمت الجمعية في تمكينك اقتصاديا، من خلال الخدمات التي تقدمها لك في هذا المجال؟

تقوم الجمعية بتعبئة الجهود المحلية والشعبية لمساعدة المرأة على الاستقلال الاقتصادي من خلال تمكين المرأة لأعمال تدر عليها دخل، حيث تقول إحدى المستفيدات بالجمعية(التحقت بالجمعية لأتعلم مهنة الخياطة، وقد قدمت لي الجمعية كل التسهيلات لذلك)، وقالت أخرى(تحسن مستوى معيشتي بفضل تدريبي على مهنة صناعة الحلويات، حيث أقوم بصنع الحلويات في المنزل وأبيعها)، وتقول إحدى المستفيدات(هيأت لي الجمعية فرصة لأقوم بعرض منتجاتي التي أصنعها من الكروشيه –المهنة التي تعلمتها في الجمعية– من خلال إقامة معارض دورية لتسويق تلك المنتجات). وهذا يدل على دور الجمعية في محاولة تأمين دخل إضافي للمرأة من خلال اكتسابها لمهنة تدر عليها مالاً. ويؤدي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة الذي يعيلها ويعيل أسرتها.

السؤا ل الثالث: إلى أي مدى أسهمت الجمعية في تمكينك صحياً، من خلال الخدمات التي تقدمها لك في هذا المجال؟ تقوم الجمعية بالتوعية الصحية للمرأة من خلال الندوات التثقيفية إضافة إلى تقديم خدمات صحية أخرى بالاعتماد على فريق صحي ميداني يتكون من طبيب أسرة وطبيب نسائي ودارسي حالة، تقول السيدة أم يوسف حامل في شهرها الثالث(قدمت الجمعية لي الفحص الدوري ومراقبة حملي على جهاز الإيكو مشكورين، إضافة إلى اعطائي الفيتامينات الضرورية للحمل)، وتقول السيدة أم حنين(أنا حامل في الشهر التاسع قدمت لي الجمعية حقيبة فيها كل لوازم البيبي من الديارة والحفوضات، إضافة إلى إرشادي لتنظيم النسل فأنا لدي خمس بنات وهذا طفلي السادس). مما يبين الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعية وبالتالي تخفف العبء المالي عن الحامل في اللجوء إلى عيادة خاصة، مستلزمات الولادة، إضافة إلى تقديم التوعية الصحية للنساء بشكل عام، والتوعية حول تنظيم النسل والأساليب المناسبة لذلك.

السؤال الرابع: ما هي أبرز الصعوبات التي قد تواجهك في التحاقك بالجمعية والاستفادة من خدماتها؟

يجمع معظم أفراد العينة بأن أهم الصعوبات التي يواجهونها هي عدم معرفتهم بأغلب النشاطات التي تقوم بها الجمعية وذلك نتيجة لعدم الإعلان عنها، كما تقول شيرين وهي فتاة التحقت بالجمعية لتتعلم مهنة كوافيرة نسائية(أجد صعوبة في الوصول إلى مقر الجمعية لبعد مسكني عنها)، وتقول أخرى (أجد مسخرة من المحيطين بي لأني التحقت بالجمعية لأتعلم اللغة الروسية فيها). وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة اهتمام الجمعية بالإعلان عن نشاطاتها وبرامجها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الإذاعة أو لوحات الإعلانات ليستدل أفراد المجتمع المحلي على الجمعية وما تؤديه من خدمات.

الاستنتاجات والتوصيات:

اتجهت الجمعيات الأهلية حديثاً لتبنى مفهوم تمكين المرأة كأحد الاستراتيجيات التي تركز على إعداد الفرد، وتنمية قدراته على التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعارف الجديدة واستيعابها، واكتساب المهارات المتقدمة بالاعتماد على استراتيجية التمكين، التي تستهدف تنمية المرأة اقتصادياً، واجتماعيا، وصحيا، كي تصبح أكثر اعتمادا على نفسها لمواجهة مشكلاتها، هذا وتمثل الجمعيات الأهلية جانبا أساسيا من جوانب العمل التطوعي حيث نالت حظها الوافر من الدعم المادي والمعنوي من جانب الدولة، والمواطنين على السواء، مما اتاح لها فرصة الانطلاق والسير بخطوات جادة، فهي من أنسب الهيئات المعنية بضرورة الوصول إلى الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والصحي، بالإضافة إلى الدور الكبير الفعال في وضع الخطط والبرامج التنموية لتمكين المرأة في كافة الجوانب. حيث وجدنا من خلال المقابلات الميدانية، هناك العديد من الخدمات التي تقدم لتمكين المرأة من خلال الجمعيات الأهلية مثل: الخدمات الاقتصادية التي تتمثل في الاهتمام بالتدريب والتمكين للمرأة على مهن انتاجية و إنشاء مراكز لتجميع وتسويق المنتج، وتأهيلهن وتدريبهن على كيفية اقتحام سوق العمل. إضافة إلى تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة، وقدراتها الإدارية لكي تحقق نتائج ايجابية في شتى المجالات الاقتصادية. أما على الصعيد الاجتماعي اكتسبت المرأة من خلال الندوات والحوارات التي تجريها الجمعيات مهارات في التفكير الإيجابي، وأصبحن أكثر وعياً بالمشكلات الاجتماعية مثل الزواج المبكر وأسباب العنف ضد النساء....إلخ أما على الصعيد الصحي فتساهم الجمعية في توفير الخدمات الصحية خاصة خدمة الطوارئ المتنقلة وذلك لتخفيض نسب وفيات النساء الحوامل، والمساهمة في تعزيز دور مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقوم بدور خط الدفاع الأول لصحة الأسرة، إضافة إلى المشاركة في التوعية والتثقيف الصحي بانتظام وايلاء اهتمام خاص بالممارسات الضارة بصحة المرأة مثل التدخين والإدمان.

مما سبق نلاحظ أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في المجتمع، وما تقدمه بشكل خاص للنهوض بواقع المرأة وتغييره، والأخذ بيدها لأثبات ذاتها وتمكينها من القيام بأدوارها في المجتمع.

حيث ساهمت تلك الجمعيات الأهلية خاصة ما بعد الحرب الشرسة، مساهمة فعالة في توفير التدريب وبناء إمكانيات و قدرات الأفراد وخاصة المرأة التي واجهت الكثير من التحديات في فترة الحرب و أثبتت وعيها و قدرتها على تحمل المسؤولية و المشاركة في بناء مجتمعها بدءاً من بناء نفسها.

فنجاح المجتمع و تقدمه يكون أسرع بتفعيل دور المرأة، و إدراك ما لديها من قدرات، و مساعدتها في توظيف إمكانياتها لتطور نفسها، و أسرتها، و تبني مكانة لها في المجتمع. وهذا النجاح لا يتم إلا بتضافر الجهود و تنسيقها، و التعاون السليم بين الجمعيات الأهلية، من ناحية و بينها و بين المؤسسات الحكومية من ناحية أخرى، و ذلك لبناء علاقات مع المؤسسات العالمية، التي تهتم بالمرأة، و يبقى الرهان الأكبر و الأساسي هو مدى رغبة المرأة نفسها بتغيير حياتها من كافة النواحي.

وفي سبيل تمكين الجمعيات لأخذ دورها الصحيح هناك بعض التوصيات المقترحة وهي:

1- ضرورة الاهتمام بعمل المنظمات التطوعية، وتوفير الاجواء المناسبة لها، من قبل الجهات المختصة بذلك.

2- الوقوف على المشاكل التي تعيق عمل المنظمات التطوعية، المتمثلة في القوانين، والتشريعات، وتداخل السلطات.

3- الإكثار من البحوث، والكتابات، والدراسات المهتمة، بموضوع المنظمات الأهلية، ودروها في التنمية الاجتماعية، والاهتمام بالنتائج والتوصيات التي تخرج بها هذه البحوث، للإستفادة من نتائجها مستقبلاً.

4-زيادة عدد المشروعات، والأنشطة التي تقدمها المنظمات الأهلية لتنمية قدرات المرأة الاقتصادية .

5-زيادة وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع.

6-زيادة وعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي، والمساهمة في دعم المنظمات الأهلية.

7-توفير التمويل الكافي من الجانب الحكومي والمجتمعي للمنظمات الأهلية.

المراجع والمصادر:

1- أبو المعاطي، ماهر، إدارة المؤسسات الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

2- أبو النصر، مدحت، فن ممارسة الخدمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

3- أسد ،أيهم ، دور سياسات التمويل الاجتماعي ، في التمكين الاقتصادي للمرأة السورية [2001. 2017] ، سوريا، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2019.

4- السيد ، أيمن ، الجمعيات الأهلية ، مصر المعاصرة ، مصر ، 2020 .

5- العزاوي، نادية، تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة، القاهرة، مصر، 2012.

6- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993.

7- ثابت، توفيق، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية، عين شمس، القاهرة، 2004.

8- جحجاح، أسعد وآخرون، الجمعيات الأهلية في سوريا، دمشق، سوريا، 2009.

9- حجازي، أحمد مجدي، التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2003.

10-حنفي وآخرون، تقديم اسماعيل سراج الدين، في التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، الاسكندرية، 2007.

11-خاطر ، أحمد ، الرعاية الاجتماعية [التطور التاريخي]، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، د. ت ن.

12-عودة ، محمد ، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل، القاهرة ، 2000 .

المجلات والتقارير

13-عشي، مريم، تمكين المرأة المفهوم والأبعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، عدد14، مجلد2، 2020.

14-عبد الله، نمر ذكي، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد53، 2021.

15-تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تمويل المشروعات المتناهية الصغر في سورية ، دمشق ، 2016 .

resources and references:

1- Abu Al-Maati, Maher, Social Institutions Department, Zahraa Al-Sharq Library, Cairo.

2- Abu Al-Nasr, Medhat, The Art of Practicing Service, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, 2009.

3- Asad, Ayham, The Role of Social Funding Policies in the Economic Empowerment of Syrian Women [2001-2017], Syria, Damascus Center for Research and Studies, 2019.

4- Al-Sayed, Ayman, Non-governmental Associations, Contemporary Egypt, Egypt, 2020.

5- Al-Azzawi, Nadia, Empowering Rural Women in Sustainable Development, Cairo, Egypt, 2012.

6- Badawi, Ahmed Zaki, A Dictionary of Education Terms, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1993.
7- Thabet, Tawfiq, Women's empowerment and their role in the development process, Ain Shams, Cairo, 2004.
-8Jahjah, Asaad and others, NGOs in Syria, Damascus, Syria, 2009.
9- Hegazy, Ahmed Magdy, Social Change and Development and Modernization Issues, Publications of the Center for Research and Social Studies, Cairo University, 2003.
10- Hanafi and others, presented by Ismail Serageldin, in the challenges and concerns facing civil society organizations, Alexandria, 2007.
11- Khater, Ahmed, Social Welfare [Historical Development], Alexandria, Modern University Office, d. tn
12- Odeh, Mohamed, The Reality and Future of Arab Civil Organizations, Dar Al-Mustaqbal, Cairo, 2000.
Journals and reports
-13Ashi, Maryam, Women's Empowerment, Concept and Dimensions, Journal of Studies in the Sociology of Organizations, Issue 14, Volume 2, 2020.
14- Abdullah, a smart tiger, the social and economic empowerment of women working in the educational sector, Journal of Studies in Social Work and Human Sciences, Issue 53, 2021.
-15Report of the United Nations Development Program and the Ministry of Social Affairs and Labor in financing micro-enterprises in Syria, Damascus, 2016.

المراجع الأجنبية

1-Adubra.A.I. Nontraditional Occupations,Empowerment and Women: A case of Togolese Women, PHD, the Pennsylvania State University.
2-Banskota, Shiba Satyal, Women s Empowerment and Development in NEPAL; multiple Discourse Analysis, ph, D, State University of New York at Buffalo